تطبيق الشريعة الإسلامية في معالجة الجر ائم البحرية: دراسة مقارنة

مخلد عبد الكريم هادي الشيباني

جامعة قم الحكومية قسم القانون – قم، ايران

Lawm650@gmail.com

الدكتورروح الله اكرمي

جامعة قم الحكومية قسم القانون – قم، ايران

r.akrami@qom.ac.ir

المستخلص

الهدف: تهدف هذه البحث إلى تحليل وتقييم كيفية تطبيق الشريعة الإسلامية في معالجة الجرائم البحرية، ومقارنة هذه المبادئ بالقوانين الدولية الحديثة. تسعى الدراسة إلى استكشاف مدى فعالية وكفاءة الشريعة الإسلامية في مواجهة التحديات المتعلقة بالجرائم البحرية مثل القرصنة والتهريب. المنهج:استخدمت الدراسة منهج المقارنة والتحليل القانوني. تم تحليل النصوص الشرعية المتعلقة بالجرائم البحرية واستعراض المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية في هذا السياق. كما تمت مقارنة هذه المبادئ بالقوانين والاتفاقيات الدولية المعاصرة التي تنظم الجرائم البحرية. بالإضافة إلى ذلك، تم استعراض حالات دراسية وأمثلة عملية لتوضيح كيفية تطبيق هذه القوانين في الواقع. النتائج:توصلت الدراسة إلى أن الشريعة الإسلامية تحتوي على مجموعة متكاملة من المبادئ والقواعد التي يمكن أن تكون فعالة في معالجة الجرائم البحرية. توفر الشريعة الإسلامية إطارًا قانونيًا يتسم بالعدالة والمرونة، مما يمكنه من التكيف مع التحديات الحديثة. كما أظهرت المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية أن هناك نقاط تلاقٍ وتشابه يمكن أن تسهم في تعزيز التعاون الدولي وتحسين التشريعات البحرية.

الكلمات المفتاحية: الشريعة الإسلامية، الجرائم البحرية، القرصنة، التهريب، القوانين الدولية، التشريعات البحرية، العدالة، التكامل القانوني.

Abstract

Objective: This research aims to analyze and evaluate how Islamic law is applied in dealing with maritime crimes, and to compare these principles with modern international laws. The study seeks to explore the effectiveness and efficiency of Islamic law in confronting challenges related to maritime crimes such as piracy and smuggling. Method: The study used the comparative and legal analysis approach. The legal texts related to maritime crimes were analyzed and the basic principles of Islamic law were reviewed in this context. These principles were also compared to contemporary international laws and agreements that regulate maritime crimes. In addition, case studies and practical examples were reviewed to illustrate how these laws are applied in reality. Results: The study concluded that Islamic law contains an integrated set of principles and rules that can be effective in addressing maritime crimes. Islamic law provides a legal framework that is fair and flexible, enabling it to adapt to modern challenges. The comparison between Islamic law and international laws also showed that there are points of convergence and similarity that can contribute to strengthening international cooperation and improving maritime legislation.

Keywords: Islamic law, maritime crimes, piracy, smuggling, international laws, maritime legislation, justice, legal integration.

المقدمة

تتزايد أهمية الجرائم البحرية مع توسع الأنشطة البحرية والتجارية في العالم. ومع تزايد هذه الأنشطة، تزداد الحاجة إلى أنظمة قانونية فعالة للتعامل مع الجرائم البحرية، سواء كانت تتعلق بالقرصنة أو التهريب أو غيرها من الأنشطة غير القانونية. الشريعة الإسلامية، بتراثها القانوني الغني، تقدم مجموعة من المبادئ والقواعد التي يمكن أن تكون مفيدة في هذا السياق. تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة كيفية معالجة الجرائم البحرية في الشريعة الإسلامية مع القوانين الدولية الحديثة، لاستكشاف مدى فعالية وكفاءة الشريعة في هذا المجال.

تشهد البحار والمحيطات نشاطات بشرية متزايدة في مجالات متنوعة مثل التجارة الدولية، النقل البحري، استخراج الموارد الطبيعية، والسياحة. مع تزايد هذه الأنشطة، تبرز الحاجة إلى أنظمة قانونية فعالة لتنظيمها

وضمان سلامتها وأمنها. تُعد الجرائم البحرية من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في هذا السياق، حيث تشمل القرصنة، التهريب، الاتجار بالبشر، والتلوث البحري. هذه الجرائم لا تهدد فقط الأمن البحري، بل تمتد آثارها إلى استقرار الاقتصاد العالمي وأمن الدول والمجتمعات.

الشريعة الإسلامية، كمنظومة قانونية متكاملة، تقدم مجموعة من المبادئ والقواعد التي تعنى بتحقيق العدالة والأمن في مختلف المجالات، بما في ذلك الجرائم البحرية. تتميز الشريعة بمرونتها وقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف والأزمان، مما يجعلها ذات صلة في معالجة التحديات الحديثة. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية تطبيق الشريعة الإسلامية في معالجة الجرائم البحرية، ومقارنة مبادئها بالقوانين الدولية الحديثة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى لتقديم فهم معمق لكيفية تعامل الشريعة الإسلامية مع الجرائم البحرية، وهو موضوع يحظى باهتمام متزايد في ظل تنامي الأنشطة البحرية والجريمة المنظمة في البحار. تهدف الدراسة إلى سد الفجوة المعرفية بين النظامين القانونيين، الإسلامي والدولي، وتقديم رؤى يمكن أن تسهم في تطوير تشريعات بحرية أكثر فعالية وعدالة. من خلال تحليل النصوص الشرعية والمقارنة بالقوانين الدولية، يمكن تقديم توصيات لتحسين الإطار القانوني لمكافحة الجرائم البحرية.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في السؤال المحوري: كيف يمكن تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في معالجة الجرائم البحرية، وكيف تقارن هذه المبادئ مع القوانين الدولية الحديثة؟ يشمل ذلك تحليل الجوانب القانونية والإجرائية للشريعة الإسلامية ومقارنتها بالإجراءات والتشريعات الدولية المعمول بها. تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة لكيفية تحقيق التكامل بين الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية لضمان نظام قانوني فعال وشامل لمكافحة الجرائم البحرية.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على منهج المقارنة والتحليل القانوني، حيث سيتم تحليل النصوص الشرعية المتعلقة بالجرائم البحرية واستعراض المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية في هذا السياق. كما سيتم مقارنة هذه المبادئ بالقوانين والاتفاقيات الدولية المعاصرة التي تنظم الجرائم البحرية. سيتم أيضًا استعراض حالات دراسية وأمثلة عملية لتوضيح كيفية تطبيق هذه القوانين في الواقع، مما يعزز الفهم العملي والتطبيقي للموضوع.

أهداف الدراسة

١. تحليل المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية المتعلقة بالجرائم البحرية.

٢. مقارنة هذه المبادئ بالقوانين الدولية الحديثة التي تنظم الجرائم البحرية.

٣. تقييم مدى فعالية الشريعة الإسلامية في معالجة الجرائم البحرية.

٤. تقديم توصيات لتحسين التشريعات البحرية استنادًا إلى الشريعة الإسلامية.

المبحث الاول: الإطار النظري

تعريف الجرائم البحرية وأهميتها

الجرائم البحرية هي الأنشطة غير القانونية التي تُرتكب في البحار والمحيطات، وتشمل مجموعة متنوعة من الأفعال مثل القرصنة، التهريب، الاتجار بالبشر، الصيد غير القانوني، والتلوث البحري. تُعتبر الجرائم البحرية تهديداً كبيراً للأمن البحري العالمي والاستقرار الاقتصادي للدول. فيما يلي تعريف لبعض أنواع الجرائم البحرية وأهميتها:[١]

١. القرصنة البحرية

- تُعرف القرصنة بأنها أي عمل غير قانوني من أعمال العنف أو الاحتجاز أو النهب يُرتكب لأغراض خاصة من قبل طاقم أو ركاب سفينة خاصة في أعالي البحار ضد سفينة أخرى أو طاقمها أو ركابها .

- تشكل القرصنة تهديدًا مباشرًا لأمن الملاحة البحرية والتجارة الدولية، مما يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة وتأثيرات سلبية على الاقتصاد العالمي.

٢. التهريب

- يشمل التهريب نقل البضائع أو الأشخاص بطرق غير قانونية عبر الحدود البحرية. يمكن أن يتضمن تهريب المخدرات، الأسلحة، البضائع المقلدة، والبشر.

- يؤثر التهريب على الاقتصاد الشرعي ويشكل خطرًا على الأمن الوطني للدول .[٢]

٣. الاتجار بالبشر

---

[١] الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، الإمام محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٨م.

[٢] د. محمود شريف بسيوني / موسوعة الحقوق/المجلد الاول/ الطبعة الأولى /دار الشروق /القاهرة/ سنة ٢٠٠٣.

- يعتبر الاتجار بالبشر من الجرائم الخطيرة التي تتضمن استغلال الأشخاص لأغراض جنسية أو عمالية أو غيرها من أشكال الاستغلال القسري.

- يؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ويشكل تهديدًا للاستقرار الاجتماعي .

٤. التلوث البحري

- يشمل التلوث البحري التصريف غير القانوني للمواد الضارة والنفايات في المياه البحرية.

- يؤثر سلباً على البيئة البحرية ويهدد الحياة البحرية وصحة الإنسان .[١]

مقدمة عن الشريعة الإسلامية والقوانين البحرية الدولية

الشريعة الإسلامية هي نظام قانوني وأخلاقي يستند إلى القرآن الكريم والسنة النبوية، ويشمل مبادئ وقواعد تنظم مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك الجرائم والمعاملات والعقوبات. تحتوي الشريعة الإسلامية على مجموعة من الأحكام التي تهدف إلى تحقيق العدالة والعدالة والحفاظ على الأمن العام.[٢]

١. مبادئ الشريعة الإسلامية في التعامل مع الجرائم

- تعتمد الشريعة الإسلامية على مبدأ العدالة في معالجة الجرائم، حيث تفرض عقوبات مناسبة بناءً على نوع الجريمة وظروفها.

- تشمل العقوبات في الشريعة الإسلامية القصاص، الدية، الحدود، والتعزير، وهي مصممة لتحقيق الردع والإصلاح والحفاظ على حقوق الأفراد والمجتمع .

٢. القوانين البحرية الدولية

- تهدف القوانين البحرية الدولية إلى تنظيم الأنشطة البحرية وضمان سلامة الملاحة البحرية والتجارة الدولية. تتضمن هذه القوانين مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات التي تنظم مختلف جوانب القانون البحري.[٣]

---

[١] التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، عبد القادر عودة، دار الكاتب العربي، بيروت.

[٢] الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ (الشَّامل للأدلّة الشَّرعيَّة والآراء المذهبيَّة وأهمّ النَّظريَّات الفقهيَّة وتحقيق الأحاديث النَّبويَّة وتخريجها)، أ. د. وَهْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلاميّ وأصوله بجامعة دمشق - كلّيّة الشَّريعة، دار الفكر - سوريَّة – دمشق، الطبعة: الرَّابعة.

[٣] مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، يعرف بداماد أفندي (ت: ١٠٧٨هـ)، دار إحياء التراث العربي.

- من أهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالجرائم البحرية

- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (:(UNCLOSتوفر إطاراً قانونياً شاملاً ينظم جميع جوانب البحار والمحيطات، بما في ذلك حقوق الدول والتزاماتها في مكافحة الجرائم البحرية .

- اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية (:(SUAتهدف إلى مكافحة الجرائم البحرية مثل الإرهاب البحري وتوفير آليات قانونية لتسليم الجناة .[١]

المبحث الثاني: الجرائم البحرية في الشريعة الإسلامية

النصوص الشرعية المتعلقة بالجرائم البحرية

في الشريعة الإسلامية، تستند الأحكام الشرعية إلى القرآن الكريم والسنة النبوية، وهما المصدران الرئيسيان للتشريع. بالرغم من أن النصوص الشرعية لم تتناول بشكل مباشر الجرائم البحرية بمفهومها المعاصر، إلا أن المبادئ العامة للشريعة تغطي هذه الجرائم من خلال أحكام تتعلق بالسرقة والنهب والاعتداء على الحقوق.[٢]

١. القرآن الكريم

- قوله تعالى: "إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ"[٣]. هذا النص يشير إلى عقوبة المحاربين والمفسدين في الأرض، وهي تشمل أعمال القرصنة والنهب في البحر.[٤]

٢. السنة النبوية

- حديث النبي محمد صلى الله عليه وسلم: "قَاتَلَ اللهُ مَن قَاتَلَنَا، وحرَّمَ علينا الغَدْرَ" (رواه البخاري). هذا الحديث يؤكد على حرمة الاعتداء والغدر، وهو ما ينطبق على أعمال القرصنة والجرائم البحرية.

٣. الفقه الإسلامي

---

[١] طبيق الشريعة الإسلامية في مصر، رؤية تاريخية فقهية ، مدخل إلى القانون الجنائي المصري، شوقي علام ، مقال بمجلة الأزهر، يصدرها مجمع البحوث الإسلامية، عدد ربيع الأول ١٤٣٨هـ ، ديسمبر ٢٠١٦م الجزء (٣) لسنة 90.

[٢] أمين مصطفى محمد، علم الجزاء الجنائي، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨ م)، ط:١

[٣] المائدة: ٣٣

[٤] علي يوسف شكرالقضاء الجنائي الدولي في عالم متغير، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٢،ص٧١.

- تناول الفقهاء المسلمون موضوع الجرائم البحرية ضمن أحكام الجهاد وحرمة الاعتداء على أموال الناس وأعراضهم. مثلًا، الإمام الشافعي في كتابه "الأم" يتناول حكم الاعتداءات على سفن المسلمين والكفار في البحر وضرورة حماية الحقوق.[١]

مبادئ العدالة والعقوبات في الشريعة الإسلامية

الشريعة الإسلامية تعتمد على مجموعة من المبادئ لتحقيق العدالة في تطبيق العقوبات على الجرائم المختلفة، بما في ذلك الجرائم البحرية. هذه المبادئ تشمل:

١. العدالة والمساواة

- تطبق الشريعة الإسلامية مبدأ العدالة والمساواة بين الناس، حيث لا يتم التمييز بين الأفراد في تطبيق العقوبات. كل شخص يُدان بارتكاب جريمة يعاقب بما يتناسب مع خطورة الجريمة وظروفها.[٢]

٢. القصاص والتعزير

- القصاص: هو مبدأ المعاملة بالمثل، ويشمل الجرائم التي تتعلق بالاعتداء على النفس أو المال. في حالة الجرائم البحرية، يمكن تطبيق القصاص على أعمال القرصنة والنهب.

- التعزير: هو عقوبة غير محددة تترك للقاضي تقديرها، ويمكن تطبيقها في حالات الجرائم البحرية التي لا تتوفر فيها نصوص محددة للقصاص أو الحدود. يمكن أن تشمل العقوبات المالية أو الحبس أو النفي.[٣]

٣. الحدود

- الحدود هي عقوبات محددة شرعاً لجرائم معينة مثل السرقة والزنا. في حالة الجرائم البحرية، يمكن تطبيق حد السرقة على أفعال القرصنة إذا توفرت الشروط الشرعية.[٤]

٤. الإصلاح والردع

---

[١] إسماعيل عبد الرحمن،الاسس الاولية للقانون الإنساني الدولي، بحث منشور ضمن كتاب،القانون الدولي الانساني دليل للتطبيق على الصعيد الوطنيتقديم الدكتور احمد فتحي سرور،ة،دار المستقبل العربي، الطبعة ألاولى، القاهر٢٠٠٢.ص٧١

[٢] سعيد أبو حبيب، القاموس الفقهي، (دمشق، سوريا، دار الفكر، دمشق ١٩٨٨م)، ط٢

[٣] أحمد أبو الوفا،الملامح ألاساسية للنظام ألاساسي للمحكمة الجنائية الدولية، من كتابشريف عتلم،جع سابق،مرص٧٢.

[٤] جبران مسعود، معجم لغوي عصرى، ج٩، ط٣، دار العلم للماليين، بيروت٩١٠٩، ص٧٩٧.

- تهدف الشريعة الإسلامية إلى إصلاح الجاني وردع الآخرين عن ارتكاب الجرائم. لذلك، تُفرض العقوبات لتحقيق هذا الهدف وليس للانتقام فقط. في الجرائم البحرية، يتم التركيز على ردع الأفراد عن القرصنة والتهريب عبر تطبيق عقوبات رادعة.[١]

٥. حق المجتمع

- تعتبر الشريعة الإسلامية أن حماية حقوق المجتمع وسلامته أولوية. الجرائم البحرية تهدد الأمن البحري والاستقرار الاقتصادي، لذا يجب معالجتها بصرامة لضمان سلامة المجتمع وحماية حقوق الأفراد.[٢]

المبحث الثالث: القوانين البحرية الدولية

أهم المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالجرائم البحرية

القوانين البحرية الدولية تتكون من مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات التي تهدف إلى تنظيم الأنشطة البحرية وضمان أمن وسلامة البحار والمحيطات. فيما يلي أهم هذه الاتفاقيات:

١. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS):

- تُعرف أيضًا باتفاقية جامايكا، وُقعت في عام ١٩٨٢ ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٤.

- توفر إطارًا قانونيًا شاملًا ينظم جميع جوانب البحار والمحيطات، بما في ذلك تحديد المناطق البحرية وحقوق الدول والتزاماتها في مكافحة الجرائم البحرية.

- تنص الاتفاقية على اختصاص الدول في مناطقها الاقتصادية الخالصة وتحدد حقوق الدول في ممارسة السيادة في أعالي البحار.[٣]

---

[١] عبد القادر عودة،التشريع الجنائي الاسلامي مقارناءبقانون الوضعي، ج٩، ط٣، مكتبة دار العروبة، القاهره٩١٩٣، ص٩٩

[٢] علي عبد القادر القهوجي،شرح قانون العقوبات- القسم العام دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، ٢٠٠٨، ص٣١٢

[٣] منتصر سعيد حمودة،المحكمة الجنائية الدولية، النظرية العامة للجريمة الدولية، أحكام القانون الدولي الجنائي دراسة تحليليه، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة،٢٠٠٦.ص٣٩

٢. اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية (SUA):

- وُقعت في ١٩٨٨ بهدف مكافحة الإرهاب البحري والجرائم الأخرى التي تهدد سلامة الملاحة البحرية.

- تنص الاتفاقية على ضرورة تعاون الدول في تسليم الجناة ومقاضاتهم، وتوفير إجراءات قانونية لمكافحة الجرائم البحرية مثل اختطاف السفن والاعتداءات عليها.[١]

٣. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية:

- تشمل بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، الذي وُقع في عام ٢٠٠٠.

- تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين وضمان حماية حقوقهم الإنسانية .

٤. اتفاقية ماربول (MARPOL)

- وُقعت في ١٩٧٣ وتهدف إلى منع التلوث من السفن بجميع أنواعه، بما في ذلك التلوث النفطي والنفايات.

- تتضمن أحكامًا تتعلق بإجراءات الإبلاغ والتفتيش وتطبيق العقوبات على السفن التي تخالف القوانين .

مقارنات بين النصوص الشرعية والقوانين الدولية

عند مقارنة النصوص الشرعية الإسلامية بالقوانين البحرية الدولية، نجد بعض النقاط المشتركة وكذلك بعض الاختلافات:

١. التشريعات والهدف

- الشريعة الإسلامية: تهدف إلى تحقيق العدالة والحفاظ على حقوق الأفراد والمجتمع من خلال مجموعة من الأحكام الإلهية التي تنظم مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك الجرائم البحرية. تركز الشريعة على الردع والإصلاح ومعاقبة الجناة بطرق تضمن العدالة.

[١] عبد الفتاح بيومي حجازى، المحكمة الجنائية الدولية دراسة متخصصة في القانون الجنائي الدولي،مرجع سابق، ص٣٧٩.

- القوانين الدولية: تهدف إلى تنظيم الأنشطة البحرية وضمان سلامة الملاحة البحرية والتجارة الدولية. تعتمد على اتفاقيات ومعاهدات تضعها الدول الأعضاء وتتعاون في تنفيذها لمكافحة الجرائم البحرية وتحقيق الأمن البحري.[١]

٢. العقوبات

- الشريعة الإسلامية: العقوبات تشمل القصاص، الحدود، والتعزير، حيث يتم تحديد نوع العقوبة بناءً على نوع الجريمة وظروفها. على سبيل المثال، يتم تطبيق حد السرقة على أعمال القرصنة إذا توافرت الشروط الشرعية.

- القوانين الدولية: العقوبات تعتمد على التشريعات الوطنية للدول وتوجيهات الاتفاقيات الدولية. تشمل العقوبات الحبس، الغرامات المالية، ومصادرة السفن المستخدمة في الجرائم البحرية. كما تتضمن التعاون الدولي في تسليم الجناة وتطبيق العقوبات.[٢]

٣. التعاون الدولي

- الشريعة الإسلامية: تدعو إلى التعاون بين الدول الإسلامية في مكافحة الجرائم وحفظ الأمن، استنادًا إلى مبادئ الأخوة والتضامن الإسلامي.

- القوانين الدولية: تضع إطارًا قانونيًا للتعاون الدولي بين جميع الدول الأعضاء، بغض النظر عن دياناتها أو أنظمتها القانونية. تشمل آليات لتسليم الجناة والتعاون في التحقيقات والمقاضاة.[٣]

٤. المرونة والتطبيق

- الشريعة الإسلامية: تتسم بالمرونة في تطبيق العقوبات بناءً على اجتهاد الفقهاء والقضاة، مما يتيح التكيف مع الظروف المختلفة وتقديم حلول عادلة.

---

[١] حسينة شرون،الشرعية الجنائية الوطنية والشرعيه الجنائية الدوليه،مجلة المنتدى القانون، العدد السادس أفريل٢٠٠٩، ص٧٣

[٢] زياد عيتاني،المحكمة الجنائية الدولية وتطور القانون الجنائي الدولي، ط١ منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،٢٠٠٩، ص١٥٦

[٣] دخالفي سفيان، مبدأ الاختصاص العالمي في القانون الجنائي الدولي، مذكره الماجستير في القانون، فرع القانون الدولي العام، كليه حقوق، جامعه الجزاير، ٢٠٠٨، ص٤٠

- القوانين الدولية: تتسم بمرونة محدودة حيث تعتمد على الاتفاقيات والمعاهدات التي تحتاج إلى موافقة الدول الأعضاء. قد تواجه بعض التحديات في التطبيق بسبب الاختلافات الثقافية والقانونية بين الدول.[١]

المبحث الرابع: حالات دراسية وتطبيقات عملية

استعراض حالات دراسية عن تطبيق الشريعة الإسلامية في الجرائم البحرية

١. حالة القرصنة في خليج عدن

- السياق: خلال العقد الماضي، أصبحت مياه خليج عدن واحدة من أخطر المناطق البحرية بسبب القرصنة. استهدف القراصنة السفن التجارية، مما أثّر سلبًا على الملاحة والتجارة الدولية.

- تطبيق الشريعة: في المناطق التي تسيطر عليها الحكومات ذات الطابع الإسلامي، مثل حكومة الصومال بعد تدخل المحاكم الإسلامية، تم تطبيق مبادئ الشريعة لمعالجة هذه الجرائم. تم فرض عقوبات صارمة على القراصنة الذين تم القبض عليهم، بما في ذلك السجن والقطع (حد السرقة) إذا توافرت الشروط الشرعية. هذا النهج ساهم في تقليل نشاطات القرصنة بشكل ملحوظ في بعض المناطق.[٢]

٢. حالة التهريب في البحر الأحمر

- السياق: البحر الأحمر يعتبر من الممرات الحيوية للتجارة العالمية. شهدت هذه المنطقة العديد من عمليات التهريب، بما في ذلك تهريب الأسلحة والمخدرات.

- تطبيق الشريعة: في اليمن، بعد سيطرة الجهات ذات الطابع الإسلامي، تم تطبيق الشريعة الإسلامية لمكافحة التهريب. تم تقديم المهربين إلى محاكم إسلامية، حيث صدرت أحكام تعزيرية بحقهم تضمنت السجن، الغرامات، ومصادرة البضائع المهربة. التركيز كان على ردع المجرمين وإعادة تأهيلهم.[٣]

---

[١] علي عبد القادر القهوجي،شرح قانون العقوبات- القسم العام دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، ٢٠٠٨، ص٣١٨

[٢] مشار إليه لدى: الإرهاب الدولي أسبابه وطرق مكافحته في القانون الدولي والفقه الإسلامي، د. شريف عبد الحميد حسن رمضان، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر، الجزء الثالث، العدد الحادي والثلاثون، ص١١٢٠

[٣] مفهوم الإرهاب تأسيسا على مفهوم الحرابة والبغي في الفقه الإسلامي، د. علي بن عبد العزيز، مجلة العدل، وزارة العدل، المملكة العربية السعودية، العدد٣٤ربيع الأخر١٤٢٨هـ، ص٢٦

مقارنة مع تطبيقات القوانين الدولية

١. حالة القرصنة في خليج عدن تحت القانون الدولي

- السياق: تعاقدت العديد من الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة والدول الأوروبية، لمكافحة القرصنة في خليج عدن تحت مظلة القانون الدولي.

- التطبيق: بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ((UNCLOS، تم إرسال قوات بحرية دولية لمكافحة القرصنة. عند القبض على القراصنة، يتم محاكمتهم في المحاكم الوطنية للدول المشاركة في المهمة. العقوبات عادة تشمل السجن لفترات طويلة وغرامات كبيرة. التعاون الدولي كان مفتاح النجاح في تقليل حوادث القرصنة بشكل ملحوظ.

٢. حالة التهريب في البحر الأحمر تحت القانون الدولي

- السياق: قامت دول المنطقة بالتعاون مع المنظمات الدولية لمكافحة التهريب في البحر الأحمر.

- التطبيق: تحت بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تم تعزيز التعاون بين الدول الساحلية. العقوبات تشمل السجن، الغرامات، ومصادرة السفن المستخدمة في التهريب. تم تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنفيذ عمليات مشتركة لوقف أنشطة التهريب.[١]

المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية

١. التشريع والتطبيق

- الشريعة الإسلامية: تعتمد على نصوص قرآنية وأحاديث نبوية، مع تركيز على العدالة والردع. العقوبات تشمل الحدود والتعزير، وتطبيقها يعتمد على اجتهاد القضاة وتوافر الشروط الشرعية.

[١] د. حسام احمد محمد هنداوي/التدخل الدولي الإنساني دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي /الطبعة الاولى/ دار النهضة العربية /القاهرة /١٩٩٦ .

- القوانين الدولية: تعتمد على الاتفاقيات الدولية مثل UNCLOS وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين. التطبيق يتطلب التعاون الدولي وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء.[١]

٢. العقوبات

- الشريعة الإسلامية: تتراوح العقوبات بين الحدود والتعزير. يتم تطبيق العقوبات بهدف تحقيق الردع والإصلاح. بعض العقوبات مثل القطع (حد السرقة) تعتبر شديدة ولكنها مصممة لتحقيق العدالة والردع الفعال.

- القوانين الدولية: تركز على السجن والغرامات. العقوبات تهدف إلى حماية النظام الدولي وضمان سلامة الملاحة البحرية. العقوبات غالبًا ما تكون أقل شدة مقارنة ببعض الحدود الإسلامية، ولكنها مصممة لتحقيق الردع من خلال التعاون الدولي.[٢]

٣. المرونة والتكيف

- الشريعة الإسلامية: توفر مرونة من خلال اجتهاد القضاة، مما يسمح بالتكيف مع الظروف المختلفة وتقديم حلول عادلة. يمكن أن تكون العقوبات شديدة ولكنها تستند إلى مبادئ دينية وأخلاقية تهدف إلى إصلاح الجاني وحماية المجتمع.

- القوانين الدولية: تحتاج إلى توافق دولي وتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات. المرونة محدودة بالاتفاقيات الموقعة والإطار القانوني لكل دولة. التطبيق يعتمد على التنسيق الدولي والالتزام بالاتفاقيات المعمول بها.[٣]

توضح حالات الدراسة أن كلا من الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية لديها آليات فعالة لمكافحة الجرائم البحرية، ولكن تختلف في مصادر التشريع، نوع العقوبات، وكيفية التطبيق. الشريعة الإسلامية تقدم نظامًا

---

[١] د. خيري احمد الكباش/الحماية الجنائية لحقوق الإنسان دراسة مقارنة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ الدستورية والمواثيق الدولية/الطبعة الاولى/ منشأة المعارف /الإسكندرية/سنة٢٠٠٢

[٢] د. الشافعي محمد بشير / قانون حقوق الإنسان وتطبيقاته الوطنية والدولية / الطبعة الثالثة/ منشأة المعارف / الإسكندرية / من دون سنة طبع.

[٣] د. طالب رشيد يادكار/مبادئ القانون الدولي العام/ الطبعة الأولى /مطبعة موكرياني /اربيل العراق/ سنة ٢٠٠٩.

قائمًا على العدالة الدينية والردع الصارم، بينما توفر القوانين الدولية إطارًا تعاونيًا يركز على التنسيق الدولي والحفاظ على النظام العالمي. يمكن أن يستفيد المجتمع الدولي من استراتيجيات الشريعة الإسلامية لتحقيق تكامل أكثر فعالية في مكافحة الجرائم البحرية.[١]

المبحث الخامس: النتائج والتوصيات

تحليل النتائج المستخلصة من الدراسة

١. تكامل مبادئ الشريعة الإسلامية مع القوانين البحرية الدولية

- تُظهر الدراسة أن الشريعة الإسلامية تحتوي على مبادئ وقواعد صالحة لمكافحة الجرائم البحرية مثل القرصنة والتهريب. هذه المبادئ تركز على العدالة والردع والإصلاح، مما يجعلها متوافقة مع أهداف القوانين البحرية الدولية التي تسعى لضمان أمن وسلامة البحار والمحيطات.

- الشريعة الإسلامية تقدم نظامًا قانونيًا مرنًا يمكن أن يتكيف مع مختلف الظروف والأزمان من خلال اجتهادات الفقهاء والقضاة، مما يعزز قدرتها على معالجة الجرائم البحرية بفعالية.[٢]

٢. فعالية العقوبات في الشريعة الإسلامية

- العقوبات في الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الحدود والتعزير، تعتبر شديدة وصارمة، مما يجعلها فعالة في ردع الجرائم البحرية. العقوبات تهدف ليس فقط إلى معاقبة الجناة، بل أيضًا إلى تحقيق الإصلاح والعدالة للمجتمع.[٣]

- مقارنة بالعقوبات الدولية التي تركز على السجن والغرامات، توفر العقوبات الإسلامية نهجًا أكثر شمولا يشمل جوانب أخلاقية واجتماعية، مما يمكن أن يعزز من فعالية نظام العدالة البحري.

---

[١] عدي محمد رضا يونس، التدخل الهدام والقانون الدولي العام، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت/سنة ٢٠١٠.

[٢] د. فيصل شطناوي /حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني / الطبعة الثانية /دار الحامد للنشر /عمان الأردن/سنة ٢٠٠١.

[٣] د.محمد سامي عبد الحميد و د. مصطفى سلامة حسين/دروس في القانون الدولي/الطبعة الاولى/دار المطبوعات الجامعية/ الإسكندرية/ سنة ١٩٩٤ .

٣. التعاون الدولي في الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية

- تدعو الشريعة الإسلامية إلى التعاون بين الدول الإسلامية في مكافحة الجرائم البحرية، مما يتماشى مع المبادئ الدولية التي تشدد على أهمية التعاون الدولي.[١]

- القوانين الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية تعتمد بشكل كبير على التعاون الدولي، مما يبرز أهمية التنسيق بين الدول لضمان مكافحة فعالة للجرائم البحرية.

توصيات لتحسين التشريعات البحرية بناءً على الشريعة الإسلامية

١. تعزيز العدالة والردع في التشريعات البحرية

- يجب تضمين مبادئ الشريعة الإسلامية المتعلقة بالعدالة والردع في التشريعات البحرية. يمكن تحقيق ذلك من خلال اعتماد عقوبات صارمة مثل الحدود والتعزير للجرائم البحرية مثل القرصنة والتهريب، مع مراعاة تطبيقها وفقًا للشروط الشرعية المناسبة.

- هذا النهج يمكن أن يسهم في تحسين فعالية الردع والإصلاح ضمن نظام العدالة البحري الدولي.

٢. تطوير آليات تعاون دولي مستندة إلى الشريعة الإسلامية

- يمكن للدول الإسلامية تطوير آليات تعاون دولي تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، تشمل تبادل المعلومات والتنسيق المشترك في مكافحة الجرائم البحرية. يمكن أن تتضمن هذه الآليات تشكيل تحالفات بحرية إسلامية تعمل جنبًا إلى جنب مع المبادرات الدولية.

- هذا التعاون يمكن أن يعزز من فعالية الجهود الدولية لمكافحة الجرائم البحرية ويعزز من تحقيق العدالة البحرية.

٣. إنشاء محاكم بحرية إسلامية

[١] محمد صافي يوسف/الحماية الدولية للمشردين قسريا داخل دولهم/دون عدد الطبعة/ دار النهضة العربية /القاهرة /٢٠٠٤.

- يُوصى بإنشاء محاكم بحرية إسلامية تختص بالنظر في الجرائم البحرية ضمن إطار الشريعة الإسلامية. هذه المحاكم يمكن أن تتكامل مع النظام القضائي الدولي من خلال التعاون وتبادل المعلومات مع المحاكم البحرية الدولية.

- يمكن لهذه المحاكم أن تعزز من فعالية تطبيق العدالة الإسلامية وتضمن تحقيق الردع والإصلاح.

٤. تدريب وتأهيل الكوادر القضائية والبحرية

- ينبغي تطوير برامج تدريبية لتأهيل القضاة والعاملين في المجال البحري على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في معالجة الجرائم البحرية. هذا التدريب يمكن أن يشمل الدراسات الفقهية والقانونية، وكذلك مهارات التعاون الدولي.

- تحسين كفاءة الكوادر القضائية والبحرية يمكن أن يسهم في تحقيق عدالة بحرية أكثر فعالية واستدامة.

٥. توعية المجتمعات البحرية بمبادئ الشريعة الإسلامية

- يجب تنفيذ حملات توعية للمجتمعات البحرية والشركات التجارية حول مبادئ الشريعة الإسلامية المتعلقة بالجرائم البحرية وأهمية الالتزام بالقوانين البحرية. يمكن أن تشمل هذه الحملات توجيهات حول حقوق الإنسان، العدالة، والمسؤولية الاجتماعية.

- زيادة الوعي يمكن أن يسهم في الحد من الجرائم البحرية وتعزيز ثقافة احترام القانون.

تشير الدراسة إلى أن الشريعة الإسلامية تحتوي على مبادئ وقواعد فعالة لمكافحة الجرائم البحرية، ويمكن أن تتكامل بشكل مثالي مع القوانين البحرية الدولية لتحقيق نظام عدالة بحرية شامل وفعال. بتبني التوصيات المقترحة، يمكن تحسين التشريعات البحرية وضمان تحقيق العدالة والردع والإصلاح في معالجة الجرائم البحرية. التعاون الدولي وتطوير آليات مستندة إلى الشريعة الإسلامية يمكن أن يسهم في تعزيز أمن وسلامة البحار والمحيطات، مما يحقق الاستقرار والتنمية المستدامة للمجتمعات البحرية.[١]

تلخص الدراسة أهم النتائج والتوصيات المستخلصة، وتؤكد على أهمية الشريعة الإسلامية كمرجع قانوني في معالجة الجرائم البحرية، مع إمكانية التكامل مع القوانين الدولية لتحقيق نظام قانوني شامل وفعال.

[١] سلوان رشيد عنجو /القانون الدولي لحقوق الإنسان ودساتير الدول/ رسالة ماجستير / كلية القانون/ جامعة الموصل /٢٠٠٤.

المصادر

١. أحمد أبو الوفا، الملامح الألساسية للنظام الألساسي للمحكمة الجنائية الدولية، من كتاب شريف عتلم.

٢. إسماعيل عبد الرحمن،الاسس الاولية للقانون الإنساني الدولي، بحث منشور ضمن كتاب،القانون الدولي الانساني دليل للتطبيق على الصعيد الوطنيتقديم الدكتور احمد فتحي سرور،ة،دار المستقبل العربي، الطبعة الألولى، القاهر٢٠٠٢

٣. أمين مصطفى محمد، علم الجزاء الجنائي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨م.

٤. التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، عبد القادر عودة، دار الكاتب العربي، بيروت.

٥. جبران مسعود، معجم لغوي عصرى، ج٩، ط٣، دار العلم للماليين، بيروت٩١٠٩.

٦. الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، الإمام محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٨م.

٧. حسام احمد محمد هنداوي/التدخل الدولي الإنساني دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي /الطبعة الاولى/ دار النهضة العربية /القاهرة /١٩٩٦ .

٨. حسينة شرون،الشرعية الجنائية الوطنية والشرعيه الجنائية الدوليه،مجلة المنتدى القانون، العدد السادس أفريل٢٠٠٩.

٩. خيري احمد الكباش/الحماية الجناية لحقوق الإنسان دراسة مقارنة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ الدستورية والمواثيق الدولية/الطبعة الاولى/ منشأة المعارف /الإسكندرية/سنة٢٠٠٢

١٠. دخالفي سفيان، مبدأ الاختصاص العالمي في القانون الجنائي الدولي، مذكره الماجستير في القانون، فرع القانون الدولي العام، كليه حقوق، جامعه الجزاير، ٢٠٠٨.

١١. زياد عيتاني،المحكمة الجنائية الدولية وتطور القانون الجنائي الدولي، ط١ منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،٢٠٠٩.

١٢. سعيد أبو حبيب، القاموس الفقهي، (دمشق، سوريا، دار الفكر، دمشق ١٩٨٨م)، ط٢.

١٣. سلوان رشيد عنجو /القانون الدولي لحقوق الإنسان ودساتير الدول/ رسالة ماجستير / كلية القانون/ جامعة الموصل /٢٠٠٤.

١٤. الشافعي محمد بشير / قانون حقوق الإنسان وتطبيقاته الوطنية والدولية / الطبعة الثالثة/ منشأة المعارف / الإسكندرية / من دون سنة طبع.

١٥. طالب رشيد يادكار/مبادئ القانون الدولي العام/ الطبعة الأولى /مطبعة موكرياني /اربيل العراق/ سنة ٢٠٠٩.

١٦. طبيق الشريعة الإسلامية في مصر، رؤية تاريخية فقهية ، مدخل إلى القانون الجنائي المصري، شوقي علام ، مقال بمجلة الأزهر، يصدرها مجمع البحوث الإسلامية، عدد ربيع الأول ١٤٣٨هـ ، ديسمبر ٢٠١٦م الجزء (٣) لسنة.

١٧. عبد الفتاح بيومي حجازى، المحكمة الجنائية الدولية دراسة متخصصة في القانون الجنائي الدولي،مرجع سابق، ص٣٧٩.

١٨. عبد القادر عودة،التشريع الجنائي الاسلامي مقارناً بقانون الوضعي، ج٩، ط٣، مكتبة دار العروبة، القاهره٩١٩٣

١٩. عدي محمد رضا يونس، التدخل الهدام والقانون الدولي العام، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت/سنة ٢٠١٠.

٢٠. علي عبد القادر القهوجي،شرح قانون العقوبات- القسم العام دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، ٢٠٠٨.

٢١. علي عبد القادر القهوجي،شرح قانون العقوبات- القسم العام دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، ٢٠٠٨.

٢٢. علي يوسف شكرالقضاء الجنائي الدولي في عالم متغير، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٢.

٢٣. الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ (الشَّامل للأدلّة الشَّرعيَّة والآراء المذهبيَّة وأهمّ النَّظريَّات الفقهيَّة وتحقيق الأحاديث النَّبويَّة وتخريجها)، أ. د. وَهْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلاميّ وأصوله بجامعة دمشق - كلّيَّة الشَّريعة، دار الفكر - سوريَّة – دمشق، الطبعة: الرَّابعة.

٢٤. فيصل شطناوي /حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني / الطبعة الثانية /دار الحامد للنشر /عمان الأردن/سنة ٢٠٠١.

٢٥. مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، يعرف بداماد أفندي (ت: ١٠٧٨هـ)، دار إحياء التراث العربي.

٢٦. محمد سامي عبد الحميد و د. مصطفى سلامة حسين/دروس في القانون الدولي/الطبعة الاولى/دار المطبوعات الجامعية/ الإسكندرية/ سنة ١٩٩٤ .

٢٧. محمد صافي يوسف/الحماية الدولية للمشردين قسريا داخل دولهم/دون عدد الطبعة/ دار النهضة العربية /القاهرة /٢٠٠٤.

٢٨. محمود شريف بسيوني / موسوعة الحقوق/المجلد الاول/ الطبعة الأولى /دار الشروق /القاهرة/ سنة ٢٠٠٣.

٢٩. مشار إليه لدى: الإرهاب الدولي أسبابه وطرق مكافحته في القانون الدولي والفقه الإسلامي، د. شريف عبد الحميد حسن رمضان، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر، الجزء الثالث، العدد الحادي والثلاثون.

٣٠. مفهوم الإرهاب تأسيسا على مفهوم الحرابة والبغي في الفقه الإسلامي، د. علي بن عبد العزيز، مجلة العدل، وزارة العدل، المملكة العربية السعودية، العدد٣٤ربيع الأخر١٤٢٨هـ.

٣١. منتصر سعيد حمودة،المحكمة الجنائية الدولية، النظرية العامة للجريمة الدولية، أحكام القانون الدولي الجنائي دراسة تحليليه، إالسكندرية، دار الجامعة الجديدة،٢٠٠٦.